

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ٢٠١٤

بتتعديل بعض أحكام قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ والتأمين الاجتماعي على أصحاب الأعمال ومن في حكمهم الصادر بالقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور :

وعلى قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ :
وعلى قانون التأمين الاجتماعي على أصحاب الأعمال ومن في حكمهم الصادر بالقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ :

وعلى قانون نظام التأمين الاجتماعي الشامل الصادر بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨٠ ،
وعلى قانون تنظيم بعض أوضاع وإجراءات التقاضي في مسائل الأحوال الشخصية الصادر بالقانون رقم ١ لسنة ٢٠٠٠ :

وعلى قانون العمل الصادر بالقانون رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣ :

وبعد موافقة مجلس الوزراء :

وبناءً على ما ارتآه مجلس الدولة :

قرار

القانون الآتي نصه :

(المادة الأولى)

يستبدل بنصوص المواد أرقام ٥ بند (ط) ، ١٨ ، ١٩ ، ٥ بند (٥) ، ٤١ ، ٣٤ ، ١٩ ، الفقرات الأولى والثانية والثالثة ، ١٤٤ ، ١٦٥ من قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ النصوص الآتية :

مادة (٥) بند (ط) :

أجر الاشتراك :

كل ما يحصل عليه المؤمن عليه من مقابل نقدي من جهة عمله الأصلية لقاء عمله

الأصلي ويشمل :

١ - الأجر الأساسي ، ويقصد به :

(أ) الأجر المنصوص عليه في الجداول المرفقة بنظم التوظيف بالنسبة للمؤمن عليهم من العاملين بالجهات المنصوص عليها في البند (أ) من المادة (٢) وما يضاف إليه من علاوات ، أو الأجر المنصوص عليه بعد العقد العمل وما يضاف إليه من علاوات مستبعداً منه العناصر التي تعتبر جزءاً من الأجر المتغير ، وذلك بالنسبة للعاملين الذين تربطهم بالجهات المشار إليها علاقة تعاقدية أو عرضية بحسب الأحوال .

(ب) الأجر المنصوص عليه بعد العقد العمل وما يطرأ عليه من علاوات مستبعداً منه العناصر التي تعتبر جزءاً من الأجر المتغير بالنسبة للمؤمن عليهم المنصوص عليهم في البند (ب ، ج ، د) من المادة (٢) .

وفي جميع الأحوال يراعى في الأجر الأساسي ما يأتي :

يتحدد الحدان الأدنى والأقصى السنوي لهذا الأجر بقيمة كل منها في ٢٠١٤ / ٧ / ١ ، ويتم زياتهما سنوياً في أول يوليو من كل عام بنسبة ١٠٪ منسوبة إلى كل منها في شهر يونيو السابق ، وفي تحديد الحدين المشار إليهما يراعى جبر كل من الحدين الأدنى والأقصى الشهري إلى أقرب عشرة جنيهات .

يراعاة البند (أ) إذا كان الأجر كله محسوباً بالإنتاج أو بالعمولة فيعتبر هذا الأجر أجرًا أساسياً.

٢ - الأجر المتغير : ويقصد به باقي ما يحصل عليه المؤمن عليه وعلى الأخص :

(أ) المكافآت .

(ب) العمولات .

(ج) الوهبة .

(د) البدلات ويحدد رئيس مجلس الوزراء بناءً على عرض وزير التأمينات البدلات التي لا تعتبر عنصراً من عناصر أجر الاشتراك .

(ه) الأجر الإضافية .

(و) التعويض عن المجهود غير العادلة .

(ز) إعانة غلاء المعيشة .

(ح) العلاوات الاجتماعية .

(ط) العلاوة الاجتماعية الإضافية .

(ي) المنح الجماعية .

(ك) المكافأة الجماعية .

(ل) نصيب المؤمن عليه في الأرباح .

(م) ما زاد على الحد الأقصى للأجر الأساسي .

ويصدر وزير التأمينات قراراً بقواعد حساب عناصر هذا الأجر .

ويعتبر في حكم العمل الأصلي بجهة العمل الأصلية العمل المنتدب إليه المؤمن عليه طول الوقت أو المعار إليه داخل البلاد .

وفي جميع الأحوال يتبعن ألا يقل أجر الاشتراك عن الحد الأدنى للأجر المحدد وفقاً لقانون العمل .

مادة (١٨) - بند (٥)

انتهاء خدمة المؤمن عليه لغير الأسباب المنصوص عليها في البندين (١)، (٣)،
بشرط توافر مدة اشتراك فعلية لا تقل عن ٢٤٠ شهراً وألا يكون خاضعاً لتأمين الشيخوخة والعجز والوفاة في تاريخ تقديم طلب الصرف .

مادة ١٩ :

يسوى معاش الأجر الأساسي للمؤمن عليه على أساس المتوسط الشهري للأجور التي حددت على أساسها الاشتراكات خلال الستين الأخيرتين من مدة الاشتراك في التأمين أو مدة الاشتراك في التأمين إن قلت عن ذلك .

ويراعى عند حساب متوسط أجر الاشتراك ألا تتجاوز الأجور التي يتم تحديد المتوسط على أساسها ١٥٪ من أجر الاشتراك في بداية خمس سنوات الأخيرة من مدة الاشتراك في التأمين ، وإذا قلت مدة الاشتراك عن خمس سنوات تكون الزيادة المشار إليها بالفقرة السابقة بنسبة ١٠٪ عن كل سنة .

ويسمى معاش الأجر المتغير على أساس المتوسط الشهري للأجور التي حددت على أساسها الاشتراكات خلال مدة الاشتراك عن هذا الأجر بـ رعاية أن يزيد هذا المتوسط بواقع ٣٪ عن كل سنة كاملة من سنوات مدة الاشتراك الفعلية عن هذا الأجر بشرط ألا يزيد المتوسط بعد إضافة هذه الزيادة على الحد الأقصى لأجر الاشتراك المتغير .

ويراعى في حساب المتوسط الشهري ما يأتي :

١) يعتبر الشهر الذي انتهت فيه الخدمة شهراً كاملاً .

٢) إذا تخللت فترة متوسط حساب المعاش عن الأجر الأساسي مدد لم يحصل فيها المؤمن عليه على أجره عنها كله أو بعضه حسب المتوسط على أساس كامل الأجر .

مادة (٣٤) :

يجوز للمؤمن عليه أن يطلب حساب مدة ضمن مدة اشتراكه في التأمين في كل من الأجر الأساسي والأجر المتغير ونظام المكافأة إذا توافرت بشأنها الشروط الآتية :

١ - أن تكون بعد بلوغه سن الثامنة عشرة .

٢ - أن تكون سنوات كاملة .

٣ - أن تكون سابقة على مدة الاشتراك الأخيرة وغير خاضعة لنظام التأمين الاجتماعي .

٤- ألا تجاوز مدة الاشتراك الفعلية .

ويراعى ألا يؤدى حساب مدة فى أى من الأجر المتغير ونظام المكافأة تجاوز مدة الاشتراك فى أى منهما مدة الاشتراك عن الأجر الأساسى .

وتقدر تكلفة حساب المدة مقابل أداء مبلغ يحسب وفقاً للجدول رقم (٤) المرفق .

مادة (٤): الفقرات الأولى والثانية والثالثة :

يكون للمؤمن عليه أداء المبالغ المطلوبة منه وفقاً لكل من المادتين (٣٣، ٣٤)

بأحدى الطريقتين الآتتين:

١- دفعة واحدة خلال سنة من تاريخ طلب الحساب أو الاشتراك بما لا يجاوز تاريخ انتهاء الخدمة.

٢- وفقاً للفقرة الرابعة من المادة (١٤٤).

وفي حالة أداء المبالغ المطلوبة منه وفقاً للبند (٢) لا يعتبر المؤمن عليه مشتركاً إلا إذا تم سداد أول قسط للهيئة القومية للتأمين الاجتماعي قبل تاريخ انتهاء الخدمة.

واستثناء من حكم الفقرة السابقة يجوز للمؤمن عليه بعد انتهاء خدمته وبلوغه سن الستين أو تجاوزها، إبداء الرغبة في حساب مدة في الأجر الأساسى سابقة على مدة اشتراكه الأخيرة ويراعاة أحكام المادة (٣٤) وذلك بقدر المدة المطلوبة لاستحقاق المعاش وتؤدى المبالغ المستحقة عنها دفعه واحدة ويستحق المعاش اعتباراً من أول الشهر التالي لأداء هذه المبالغ .

مادة (١٤٤):

لا يجوز الحجز أو النزول عن مستحقات المؤمن عليه أو صاحب المعاش أو المستفيدين لدى الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي .

واستثناء من حكم الفقرة السابقة يجوز الحجز أو النزول عن المستحقات المشار إليها

لسداد الحقوق الآتية :

- ١ - النفقات بمراعاة أحكام قانون تنظيم بعض أوضاع وإجراءات التقاضي في مسائل الأحوال الشخصية المشار إليه.
 - ٢ - ما تجده للهيئة من مبالغ على صاحب الشأن، على أن يكون الخصم بالنسبة للمعاش الشهري في حدود ٢٥٪.
- وفي حالة التزاحم يبدأ خصم دين النفقة في حدود الجزء المائزي المجز عليه مخصوصاً منه ثمن المعاش لوفاء بدين الهيئة.
- ٣ - أقساط قروض بنك ناصر الاجتماعي.
 - ٤ - الأقساط المستحقة للهيئة القومية للتأمين الاجتماعي.
- ويمارع الفقرة السابقة يكون للهيئة القومية للتأمين الاجتماعي خصم ما يكون استحق على المؤمن عليه أو صاحب المعاش من مبالغ قبل وفاته من إجمالي الحقوق التأمينية للمستفيدين تقسم بينهم بنسبة ما يصرف لكل منهم.
- ويجوز للهيئة القومية للتأمين الاجتماعي قبول أداء المبالغ المستحقة لها على المؤمن عليه وفقاً للجدول رقم (٦) المرفق، وتسقط الأقساط المتبقية في حالة استحقاق المعاش للعجز المنهي للخدمة أو لوفاة وفقاً للمادة ١٨ من هذا القانون .
- ومع عدم الإخلال بالفقرة السابقة يراعى عدم صرف المعاش وفقاً للبند (٥) من المادة (١٨) من هذا القانون إلا بعد أداء القيمة الحالية للأقساط وفقاً للجدول الذي يحدد بمعرفة المخبير الإكتواري ويصدر به قرار من وزير التأمينات.
- وفي حالة صرف تعويض الدفعة الواحدة تخصم القيمة الحالية للأقساط المستحقة على المؤمن عليه من التعويض والمكافأة.
- ويوقف سداد الأقساط المستحقة على المؤمن عليه في جميع الحالات التي لا يستحق عنها أجراً أو تعويضاً عنه بما في ذلك أقساط الاستبدال ويستانف السداد فور استحقاق الأجر وتزاد مدة التقسيط بقدر المدة التي أوقف فيها سداد الأقساط.

ويجوز للهيئة القومية للتأمين الاجتماعي قبول تقسيط المبالغ المستحقة لها قبل المستفيدين على خمس سنوات .

كما يكون للهيئة القومية للتأمين الاجتماعي الحجز على أجر المؤمن عليه لسداد متجدد الاشتراكات ومتجمد المبالغ المستحقة لها وذلك مع مراعاة الحدود والقواعد المنصوص عليها في الفقرة الثانية .

مادة (١٦٥) :

تزايد معاشات تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة المستحقة وفقاً لأى من القوانين الآتية:
قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥
قانون التأمين الاجتماعي على أصحاب الأعمال ومن فى حكمهم الصادر
بالقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦
قانون التأمين الاجتماعى للعاملين المصريين فى الخارج الصادر بالقانون رقم ٥
لسنة ١٩٧٨

وتحدد قيمة الزيادة بالنسبة للقوانين المشار إليها في الفقرة السابقة بقيمة تعادل الفرق بين قيمة معاش الضمان الاجتماعي و٣٪ (ثلاثة وثلاثون في المائة) من إجمالي قيمة المعاش الذى يحصل عليه صاحب المعاش .

وبالنسبة للمعاش المستحق وفقاً لأحكام قانون نظام التأمين الاجتماعي الشامل الصادر بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨٠ تتحدد قيمة الزيادة بواقع الفرق بين قيمة معاش الضمان الاجتماعي والمعاش المستحق وفقاً لأحكام القانون المشار إليه .
وفي حالة الوفاة تحسب هذه الزيادة للمستحقين في المعاش باعتبار المعاش حالة استحقاق واحدة وليس لكل مستحق منفرداً .

ولا يتم الانتفاع بحكم هذه المادة إلا مرة واحدة عند ربط المعاش .
ويراعى إيقاف صرف الزيادة في حالة عودة صاحب المعاش للعمل أو مزاولته مهنة قبل بلوغه سن التقاعد .

وتتحمل الخزانة العامة للدولة بقيمة الزيادة المشار إليها .
ويصدر وزير التأمينات قراراً بقواعد تنفيذ أحكام هذه المادة .

(المادة الثانية)

يستبدل بالجدولين رقمي (٤، ٦) المرفقين بقانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ الجدولان المرفقان بهذا القانون .

(المادة الثالثة)

يضاف إلى نص المادة (٢) من قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بند جديد برقم (د) نصه الآتي :

د- أفراد أسرة صاحب العمل الذين يعملون لديه ويعولهم بشرط توافر الشروط المنصوص عليها في البند (ب).

(المادة الرابعة)

يستبدل بنصي البنددين (٥، ٦) من المادة (٣) من قانون التأمين الاجتماعي على أصحاب الأعمال ومن في حكمهم الصادر بالقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ النصان الآتيان:

٥- مالكو الأراضي الزراعية التي تبلغ مساحتها فدان فأكثر .

٦- حائزو الأراضي الزراعية التي تبلغ مساحتها فدان فأكثر، سواء كانوا ملائكة أو مستأجرين بالأجرة أو بالمزارعة أو هما معًا.

(المادة الخامسة)

ينشر هذا القرار بقانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من الشهر التالي لتاريخ نشره عدا أحكام المادة (١٦٥) المشار إليها فيعمل بها اعتباراً من ٢٠١٢/٧/١ مع صرف الفروق المالية المستحقة .

صدر برئاسة الجمهورية في ٧ ذي القعدة سنة ١٤٣٥ هـ

(الموافق ٢ سبتمبر سنة ٢٠١٤ م) .

عبد الفتاح السيسى

جدول (٤)

تحديد المبالغ المستحقة لحساب المدة السابقة ضمن مدة الاشتراك

السن	المبلغ المقابل لكل سنة من الخدمة المحسوبة في مدة الاشتراك ولكل جنيه واحد من الأجر الشهري	المكافأة
	الأجر الأساسي - الأجر المتغير	
٢٠	٣,٦٩	.٦٥
٢١	٣,٧٣	.٦٦
٢٢	٣,٧٧	.٦٦
٢٣	٣,٨٢	.٦٧
٢٤	٣,٨٦	.٦٨
٢٥	٣,٩٠	.٦٨
٢٦	٣,٩٥	.٦٩
٢٧	٣,٩٩	.٧٠
٢٨	٤,٠٣	.٧٠
٢٩	٤,٠٨	.٧١
٣٠	٤,١٢	.٧٢
٣١	٤,١٧	.٧٢
٣٢	٤,٢١	.٧٣
٣٣	٤,٢٦	.٧٤
٣٤	٤,٣١	.٧٤
٣٥	٤,٣٥	.٧٥
٣٦	٤,٤٠	.٧٦
٣٧	٤,٤٥	.٧٧
٣٨	٤,٤٩	.٧٧
٣٩	٤,٥٤	.٧٨

السن	المبلغ المقابل لكل سنة من الخدمة المحسوبة في مدة الاشتراك ولكل جنيه واحد من الأجر الشهري	المكافأة
	الأجر الأساسي - الأجر المتغير	
٤٠	٤,٥٩	.٧٩
٤١	٤,٦٤	.٨٠
٤٢	٤,٦٨	.٨٠
٤٣	٤,٧٣	.٨١
٤٤	٤,٧٨	.٨٢
٤٥	٤,٨٣	.٨٢
٤٦	٤,٨٧	.٨٢
٤٧	٤,٩٢	.٨٤
٤٨	٤,٩٧	.٨٥
٤٩	٥,٠٢	.٨٦
٥٠	٥,٠٦	.٨٧
٥١	٥,١١	.٨٧
٥٢	٥,١٥	.٨٨
٥٣	٥,٢٠	.٨٩
٥٤	٥,٢٤	.٩٠
٥٥	٥,٢٩	.٩١
٥٦	٥,٣٣	.٩٢
٥٧	٥,٣٧	.٩٣
٥٨	٥,٤١	.٩٣
٥٩	٥,٤٥	.٩٤

ملاحظات :

- ١ - في حساب السن تعتبر كسور السنة سنة كاملة .
- ٢ - تقدر المبالغ المطلوبة لحساب مدة ضمن مدة الاشتراك في الأجر الأساسي والمكافأة على أساس السن والأجر في تاريخ تقديم طلب الحساب .
- ٣ - تقدر المبالغ المطلوبة لحساب مدة ضمن مدة الاشتراك في الأجر المتغير على أساس السن في تاريخ تقديم الطلب والمتوسط الشهري للأجور التي سددت على أساسها الاشتراكات خلال المدة حتى نهاية الشهر السابق على تاريخ تقديم طلب الحساب .
- ٤ - تقدر المبالغ المطلوبة وفقاً للمادة (٣٣) بواقع ٤٠٪ من المعامل الوارد بهذا المجدول وعلى أساس السن والأجر في تاريخ تقديم طلب الاشتراك .
- ٥ - تجبر قيمة التكلفة الناتجة من تطبيق هذا المجدول إلى أقرب جنيه .

جدول (٦)

بتتحديد الأقساط الشهرية التي تقطع من الأجر في حالة اختيار المؤمن عليه أداء المبالغ المستحقة عليه بالتقسيط

السن في تاريخ بدء الأداء	مجموع الأقساط المفروض أداؤها في حالة السداد حتى بلوغ سن الستين مقابل ١٠٠ جنيه من المبلغ المستحق
٢٠	٣٢٧,٩٤
٢١	٣٢١,٠٤
٢٢	٣١٤,١٩
٢٣	٣٠٧,٣٩
٢٤	٣٠٠,٦٤
٢٥	٢٩٣,٩٤
٢٦	٢٨٧,٣٠
٢٧	٢٨٠,٧٢
٢٨	٢٧٤,١٩
٢٩	٢٦٧,٧٣
٣٠	٢٦١,٣٣
٣١	٢٥٥,٠٠
٣٢	٢٤٨,٧٤
٣٣	٢٤٢,٥٥
٣٤	٢٣٦,٤٣
٣٥	٢٣٠,٣٨
٣٦	٢٢٤,٤١
٣٧	٢١٨,٥١
٣٨	٢١٢,٦٨
٣٩	٢٠٦,٩٣

مجموع الأقساط المفروض أداءها في حالة السداد حتى يبلغ سن الستين مقابل ١٠٠ جنيه من المبلغ المستحق	السن في تاريخ بدء الأداء
٢٠١,٢٦	٤٠
١٩٥,٦٥	٤١
١٩٠,١٢	٤٢
١٨٤,٦٥	٤٣
١٧٩,٢٥	٤٤
١٧٣,٩٢	٤٥
١٦٨,٦٤	٤٦
١٦٣,٤٣	٤٧
١٥٨,٢٧	٤٨
١٥٣,١٦	٤٩
١٤٨,١٠	٥٠
١٤٣,١٠	٥١
١٣٨,١٤	٥٢
١٣٣,٢٢	٥٣
١٢٨,٣٦	٥٤
١٢٣,٥٣	٥٥
١١٨,٧٥	٥٦
١١٤,١	٥٧
١٠٩,٣٢	٥٨
١٠٤,٦٦	٥٩

ملاحظات :

- ١ - في حالة حساب السن تعتبر كسور السنة كاملاً .
- ٢ - لحساب القسط الشهري تقسم مجموع الأقساط المفروض أداةها على عدد الأشهر الكاملة بين تاريخ بدء السداد وتاريخ سن الستين .
- ٣ - تجبر قيمة القسط الشهري الناتج من تطبيق هذا الجدول إلى أقرب جنيه .